January 2009

A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

لجنة مصايد الأسماك

الدورة الثامنة والعشرون

روما، 2–6 مارس/آذار 2009

برنامج عمل المنظمة في مجال مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

أولاً – خلفية خطة العمل الفورية

1– في آخر عام 2005، طلبت الأجهزة الرئاسية لمنظمة الأغذية والزراعة إجراء تقييم خارجي مستقل بعيد المدى للمنظمة. وقد نظر مؤتمر المنظمة في دورة نوفمبر/تشرين الثاني 2007 في ذلك التقييم، وأنشأ لجنة محددة المدة تابعة له تُعنى بمتابعة التقييم (لجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم). وفي عام 2008، أجريت عملية مستفيضة لتحليل نتائج التقييم الخارجي المستقل ولمناقشتها على الصعيد الدولي الحكومي تُوِّجت بإعداد خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة (2009–2011).

2– وأقر مؤتمر المنظمة في دورته الخامسة والثلاثين (الخاصة) في نوفمبر/تشرين الثاني 2008 تنفيذ خطة العمل الفورية التي تغطي العناصر التالية: (ألف) أولويات المنظمة وبرامجها؛ (باء) إصلاح الحوكمة؛ (جيم) إصلاح الأنظمة والبرمجة والميزنة والتغير الثقافي والهيكلة التنظيمية؛ (دال) ترتيبات المتابعة.[1] وأنشأ المؤتمر لجنة محددة المدة تابعة له تُعنى بمتابعة التقييم الخارجي المستقلّ وإنهاء العمل المتبقي في خطة العمل الفورية خلال عام 2009.

[1] قرارا المؤتمر 2008/1 وجيم 2008/4.

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ.
ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها.
ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

3– كما قرر المؤتمر أنه يتعين أن توضع تعديلات على النصوص الأساسية، تعرض على دورته السادسة والثلاثين في عام 2009 للموافقة عليها، بغية إعمال أحكام خطة العمل الفورية، وأنه، بانتظار هذه التعديلات على النصوص الأساسية:

(أ) ترفع اللجان الفنية التابعة للمجلس تقاريرها إلى المؤتمر بشأن المسائل المتعلقة بالسياسات والتنظيم على الصعيد العالمي وإلى المجلس بشأن المسائل المتعلقة بالبرنامج والميزانية؛

(ب) يجري إعداد الإطار الاستراتيجي، وخطة العمل المتوسطة الأجل، وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011، على النحو المحدد في خطة العمل الفورية، دون اقتضاء إعداد موجز لبرنامج العمل والميزانية.

4– ويحدد الجزء (ألف) من خطة العمل الفورية إطار المنظمة الجديد القائم على النتائج (انظر الملحق 1). ويرد تلخيص لذلك في القسم ثانياً أدناه. كما تتضمن خطة العمل الفورية مشاريع عناصر إطار استراتيجي جديد طويل الأجل للمنظمة وخطة متوسطة الأجل لها، على نحو ما صاغته إدارة المنظمة وما جرت مناقشته في سياق لجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقلّ للمنظمة. وسينظر المؤتمر في دورته السادسة والثلاثين (نوفمبر/تشرين الثاني 2009) في الصيغة النهائية لهذا الإطار الاستراتيجي مقترناً بمقترحات الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010–2013 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011.

5– وفي الدورة المائة للجنة البرنامج، في أكتوبر/تشرين الأول 2008، أجرت اللجنة مناقشة أولية حول كيفية مقاربة عملية تحديد الأولويات في المنظمة بموجب الإطار الجديد القائم على النتائج. وشددت لجنة البرنامج على أن اللجان الفنية التابعة للمجلس هي في موقع مناسب تماماً لكي تسدي المشورة بشأن تحديد الأولويات في الميادين الفنية الخاصة بها، وقدمت اللجنة التوجيهات التالية:

"أوصت اللجنة بأن تيسر الإدارة استخلاص المشورة المعنية من اللجان الفنية، وذلك بتوفير مشروعات إطار النتائج، بالشكل المعتمد في خطة العمل الفورية، للأهداف الاستراتيجية الأكثر صلة بكل لجنة فنية. وينبغي أن تحدد هذه المشروعات مجالات العمل المقترحة التي تسهم في النتائج التي تحققها المنظمة، بالاستناد إلى تحليل لاحتياجات الأعضاء ... يقترن بتحليل منظم لاستخدام أوجه القوة في المنظمة على نحو ما هي مجسدة في الوظائف الأساسية، وكذلك اعتبارات مثل أداء المنظمة، والقدرات الفنية القائمة بما في ذلك القدرات المتقاطعة التخصصات، ومصادر الإمداد البديلة، وعلاقات الشراكة" [2]

[2] الوثيقة CL 135/5، الفقرتان 10–11.

6- وفي الدورة 135 للمجلس، أقر المجلس ذلك النهج.[3] ومن ثمّ فإن الوثيقة هذه تقدم إلى لجنة مصايد الأسماك مشروعات عناصر الإطار الجديد القائم على النتائج، والتي تغطي قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، للنظر فيها.

7- وقد طلبت لجنة البرنامج، في الدورة نفسها، أنه: *"فيما يتعلق بالأهداف الاستراتيجية المتداخلة ... فإن على إدارة المنظمة أن توفر تحليلات مماثلة لنتائج المنظمة وأولوياتها وذلك لكل اللجان توفيراً للمشورة"*[4] ويرد هذا في وثيقة معلومات متصلة بالموضوع.

ثانياً - إطار النتائج الجديد في المنظمة

8- يوجه التقييم الخارجي المستقل وخطة العمل الفورية كثيراً من الاهتمام للعمل الفني الذي تقوم به المنظمة. وعلى وجه الخصوص، يتعين أن يكون هناك إطار جديد قائم على النتائج في المنظمة يسترشد به تصميم جميع البرامج والنهج الخاص بتحديد الأولويات واستخدام الموارد (مع عرض متكامل للاشتراكات المقررة والتبرعات وللموارد الخارجة عن الميزانية، على السواء). ويتمثل الهدف في تحويل تركيز المنظمة عما تقدمه (النواتج) إلى أثر جميع الأنشطة لصالح البلدان من الناحيتين القطرية والعالمية. ويتألف النهج القائم على النتائج إزاء البرمجة من الهرمية التالية:

(أ) رؤية المنظمة والأهداف العالمية الثلاثة، والتي تمثل الآثار الانمائية الأساسية في مجالات ولاية المنظمة، مما ترمي البلدان الأعضاء إلى بلوغه؛

(ب) الأهداف الاستراتيجية التي تسهم في تحقيق الأهداف العالمية وتحدد الأثر، على صعيد البلدان والأقاليم وعلى الصعيد العالمي،مما يُتوقع أن تحققه البلدان ضمن أفق زمني محدد بعشر سنوات، بمساهمات من المنظمة؛

(ج) نتائج المنظمة التي تحدد الحصيلة المتوقعة من استخدام البلدان الأعضاء والشركاء لمنتجات المنظمة وخدماتها سعياً لتحقيق كلٍ من الأهداف الاستراتيجية؛

(د) الوظائف الأساسية التي تمثل الطرق الرئيسية لاستفادة المنظمة من أوجه قوتها النسبية لبلوغ النتائج.

9- وقد وافق المؤتمر من حيث المبدأ على 11 هدفاً استراتيجياً (انظر الملحق 1)، أحدها هو: *الإدارة المستدامة لموارد مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية واستعمالها*. وقد وضعت إدارة المنظمة إطاراً لهذا الهدف الاستراتيجي بالشكل المتفق عليه في خطة العمل الفورية. ويستند إطار النتائج الست للمنظمة إلى تحليل رفيع المستوى للقضايا والتحديات وإلى استعمال أوجه القوة في المنظمة لحل هذه القضايا ومواجهة تلك التحديات.

[3] الوثيقة CL 135/REP، الفقرة 14.
[4] الوثيقة CL 135/5، الفقرة 12.

ثالثاً – الهدف الاستراتيجي جيم: الإدارة المستدامة لموارد مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية واستعمالها

القضايا والتحديات

10– ستبقى الأسماك والمنتجات السمكية مصدراً هاماً من مصادر الأغذية والدخل من خلال الإنتاج والتجارة. وسيستمر قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في أداء دوره الهام في التغذية البشرية وفي الصراع ضد الجوع والفقر، وفي التنمية الاقتصادية عموماً. وسيتواصل الطلب على الأسماك والمنتجات السمكية في النمو. وفي مقابل ذلك، ستتزايد الحاجة لإدارة موارد مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وصونها بصورة فعالة، ولضمان صون التنوع البيولوجي المائي وصحة وإنتاجية النظم البيئية التي تعتمد عليها موارد مصايد الأسماك والإنتاج السمكي، على نحو ما تتطلبه مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد. ولتلبية الأهداف القطاعية التغذوية والاجتماعية والاقتصادية، فإن من الضروري كفالة استدامة استعمال الأرصدة السمكية البرية لأغراض الصيد الطبيعي وضمان التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية والحدّ من الآثار السلبية التي يخلفها صيد الأسماك على البيئة.

11– على أن حالة مصايد الأسماك الطبيعية في العالم بعيدة تماماً عن الوضع الأمثل، الأمر الذي يتبدى في التحليل الوارد في تقرير "حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم" الذي صدر مؤخراً. إضافة لذلك، فإن مشاكل قدرات أسطول الصيد الزائدة وصيد الأسماك غير القانونى دون إبلاغ ودون تنظيم يضر باستدامة المصايد ويتحدى المجتمع الدولي الساعي إلى إيجاد حلول دائمة لهذه المشاكل.

12– وإمكانيات تحقيق النمو في المصيد العالمي من الأرصدة السمكية البرية محدودة، ومن المنتظر أن تربية الأحياء المائية هي التي ستملأ الفجوة في الطلب المتزايد على الأسماك والمنتجات السمكية. وتقدم تربية الأحياء المائية حالياً نحو نصف الأسماك المستخدمة في الاستهلاك البشري، مما يعكس أهمية هذا القطاع ودوره في تلبية الطلب المتزايد على إمدادات الأسماك. وتواجه التنمية المستدامة في هذا القطاع اثنين من التحديات: الحاجة الماسة لتكنولوجيات وسبل ملائمة لزيادة إنتاج تربية الأحياء المائية في كثير من البلدان النامية؛ والطلب الواسع على تحسين كفاءة وإدارة استعمال الموارد، وحماية الموارد والبيئات التي يستند إليها القطاع. ولذا فإن التنمية الرشيدة المنظمة لتربية الأحياء المائية، سواء في المناطق الداخلية أو البحرية، ستشكل تحدياً معقداً خلال العقود التالية.

13– وهناك مسألة هامة تتمثل في التعايش بين القطاع الفرعي للإنتاج على نطاق كبير والقطاع الفرعي للإنتاج على نطاق صغير، سواء في مصايد الأسماك الطبيعية أو في تربية الأحياء المائية. فالقطاع الفرعي الصغير يشمل مجتمعات محلية يمثل الصيد الحرفي أو تربية الأحياء المائية على نطاق صغير فيها مساهمة كبرى في الأمن الغذائي وسبل الرزق. ومن الضروري إيجاد سياسات متكاملة وأدوات إدارية محسنة لتلبية احتياجات القطاعين الفرعيين هذين.

14- وسيكون هناك حاجة كبيرة مستمرة للترويج لممارسات حسن الحوكمة وللإجراءات الناظمة لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. وستستمر الحاجة إلى وضع وتنفيذ سياسات عامة وممارسات وصكوك ملائمة[5] تجمِّع في الإطار الناظم المبادئ والمعايير الواردة في مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد وفي الصكوك المتصلة بذلك. ولابدّ من تعزيز المؤسسات ذات الصلة بغية بلوغ حسن الحوكمة في مصايد الأسماك، الأمر الذي تُعلق عليه أهمية حاسمة لتحقيق الأهداف العريضة لدى المنظمة والمتصلة بالأغذية والرفاه الاقتصادي.

15- وهناك حاجة إلى نهج متعدد الشعَب يمكّن أعضاء المنظمة والهيئات الاقليمية لمصايد الأسماك من اتخاذ التدابير اللازمة لتيسير تعزيز المسؤوليات وإعمال الالتزامات الدولية. وبصورة خاصة، تواجه التحديات أعضاء المنظمة والهيئات الاقليمية لمصايد الأسماك في تنفيذ الصكوك الدولية التي تعمل على تحسين حوكمة المصايد. إضافة لذلك، يحتاج أعضاء المنظمة والهيئات الاقليمية إلى موظفين مدربين جيداً وإلى موارد مالية كافية لضمان إدارة واستعمال مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بصورة مستدامة على الأجل الطويل. فالمساعدة وبناء القدرات أمران أساسيان في هذا الميدان.

16- وهناك تحديات كبرى تواجه تحسين المعلومات والبيانات المتعلقة بحالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والاتجاهات التي تشهدها، بحيث يمكن للمعلومات والبيانات المحسنة أن تكون أساساً متيناً تستند إليه عمليات وضع السياسة والإدارة والتخطيط القطاعي. وعلى وجه الخصوص، كثيراً ما يكون الصيد الحرفي أو تربية الأحياء المائية على نطاق صغير غير ممثلين جيداً في الاحصاءات الرسمية بل أحياناً مهملين كلياً فيها. وقد أدركت لجنة مصايد الأسماك هذه المشكلة واعتمدت استراتيجيتين لمصايد الأسماك الطبيعية ولتربية الأحياء المائية لمواجهة هذه الصعوبات. والحاجة قائمة اليوم إلى التنفيذ الفعلي للاستراتيجيتين على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. وسيتطلب ذلك تركيزاً كبيراً على أنشطة بناء القدرات والشراكات مع التشديد على تكامل المعلومات والبيانات باستخدام معايير واحدة.

17- وهناك تحديات أخرى هامة بدأت في الظهور: أثر تغير المناخ، بما في ذلك زيادة تواتر الكوارث الطبيعية؛ وارتفاع أسعار الأسماك، والاعتماد الكلي على الوقود، والاستهلاك، وتكاليف مدخلات الإنتاج؛ وظهور الأمراض الحيوانية في تربية الأحياء المائية؛ وزيادة تأثير قطاع التجزئة واستخدام أدوات السوق والشهادات للترويج للاستدامة والتجارة الرشيدة؛ والتقهقر العام في النظم الايكولوجية المائية، سواء منها في البيئات البحرية أو في المياه الداخلية؛ والحاجة إلى توجيه مزيد من الاهتمام إلى التهديدات والشواغل الخاصة بالبيئة والتي تؤثر على مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية أو تتأثر بها؛ والحاجة إلى استجابات كافية في حالات الكوارث.

[5] من قبيل الاستراتيجيات وخطط العمل والقوانين واللوائح والاتفاقات الثنائية والإقليمية والصكوك الدولية الخاصة بمصايد الأسماك.

الافتراضات والمخاطر

18- وتتوفر لدى البلدان الإرادة لتحسين الحوكمة والإدارة في قطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والقدرة على القيام بذلك من خلال تعزيز الأنظمة والأطر المؤسسية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية[6] على أن هناك مخاطر قوية تتمثل في استمرار الصيد المفرط والقدرة المفرطة وصيد الأسماك غير القانونى دون إبلاغ ودون تنظيم، بل وتفاقم كل ذلك، إذا لم يستمر العمل بالتدابير الناظمة والمؤسسية الضرورية أو لم توضع هذه التدابير أو تنفذ أصلاً. وهناك أشكال من الدعم المقدم لقطاع مصايد الأسماك تؤدي إلى زيادة الوضع سوءاً. وستستمر هذه الأمور في إضعاف قدرة البلدان على تحقيق منافع اقتصادية صافية من مصايدها الطبيعية وفي التأثير سلباً على إمكانات نمو المصيد العالمي من الأرصدة السمكية البرية، وهي إمكانات محدودة أصلاً.

19- كما أن قطاع تربية الأحياء المائية، على الرغم من زيادة الإنتاج المتوقعة فيه، يمكن أن يواجه قيوداً عديدة تعترض نموه خلال العقود المقبلة نتيجة لعدد من العوامل والأوضاع، من قبيل: أثر تنمية تربية الأحياء المائية على البيئة؛ والمنازعات بين مستخدمي الموارد؛ وإمكانية زيادة الاعتماد الكلي على الأسماك البرية لاستعمالها كبذور وأعلاف في إنتاج أنواع مستزرعة عالية القيمة. كما قد يكون هناك انخفاض في معدل النمو، وهو ما لوحظ خلال العامين الماضيين.

20- وتولّد تجارة الأسماك والمنتجات السمكية المنافع (من حيث الدخل والعمالة) من مكان المصيد وحتى المستهلك النهائي. بيد أن تجارة الأسماك والمنتجات السمكية لابدّ من أن تستند إلى نظم إدارية متينة تضمن مساهمتها المستمرة في التنمية الاقتصادية.

21- وهناك ضرورة لوجود قدرة كافية على جمع المعلومات والبيانات والتحقق منها وتحليلها وتبادلها، مع استخدام المعايير الدولية، بغية التوصل إلى تيسير فعال لاتخاذ القرار في البلدان، سواء على مستوى كل بلد لوحده أو بصورة جماعية عبر الآليات الإقليمية والعالمية. ومن المخاطر أن يؤدي غياب القدرة الكافية وعدم الامتثال للمعايير إلى عدم كفاية المعلومات وأن يهدد فعالية عملية اتخاذ القرار.

22- ويمكن أن تتفاقم المخاطر المتأصلة في القطاع بتهديدات خارجية من قبيل: أثر تغير المناخ؛ والآثار المتأتية عن القطاعات الأخرى، مثل التلوث، والتي تؤدي إلى تقهقر البيئات المائية البحرية والداخلية ونظمها الإيكولوجية؛ وأوجه النقص في إدارة المناطق الساحلية والنهرية والموارد من الأرض والمياه؛ وأنشطة المناطق الساحلية مثل السياحة والتنمية الصناعية والانسكابات والهجرات السكانية؛ والاستعمالات البديلة والمتعارضة للمناطق الساحلية و/أو الموارد المائية الداخلية والبحرية؛ والزيادات السريعة في أسعار مدخلات من قبيل الوقود والأعلاف.

[6] من ذلك مثلاً، أن مبادرات استعراض الأداء في بعض الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك تعكس إرادة أعضائها في العمل بصورة أكثر كفاءة.

تحليل أوجه القوة في المنظمة

23- على الصعيد المؤسسي، وعلى نحو ما يسلّم به تقرير التقييم الخارجي المستقل، تبقى منظمة الأغذية والزراعة الهيئة الوحيدة التي يتوفر لديها برنامج ودعوة على الصعيد العالمي في ما يتعلق بمصايد الأسماك. ولديها الاختصاص الصريح الواضح لتناول شؤون مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بصورة شاملة متكاملة، وهو ما يتبدى في عمل لجنة مصايد الأسماك التابعة لها ولجنتيها الفرعيتين المعنيتين بتجارة الأسماك وبتربية الأحياء المائية. فهذه اللجان تشكل معاً المحافل الحكومية الدولية الوحيدة التي يمكنها أن تقدم التوجيه على الصعيد العالمي في ما يتعلق بطائفة عريضة من المسائل الهامة المتصلة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. أضف إلى ذلك أن عضوية المنظمة تضمن تمثيل المواقف والمصالح المختلفة وتمكّن من التوصل إلى فهم مشترك. وعلى الصعيد المعياري، توفّر مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد ميزة مقارنة فريدة من نوعها باعتبارها الصك المحوري المشترك الوحيد الذي يقدم التوجيه لجميع الأنشطة المتعلقة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، ابتداءً من الإنتاج وحتى الاستهلاك. والمنظمة هي المسؤولة مؤسسياً عن تعزيز تنفيذ المدونة وعن مواصلة الصكوك المتصلة بها والترويج لها، من قبيل خطط العمل الدولية والمبادئ التوجيهية والصكوك الملزمة الفنية والدولية.

24- وإضافة إلى العلاقة الخاصة التي تربط المنظمة بالوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة وبالمؤسسات المالية الدولية، والتي تُعتبر الجهات الشريكة الطبيعية لها، فقد دخلت المنظمة في شراكات وعلاقات تعاون مع عدد من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية للتصدي للقضايا ذات الأهمية العالمية في جميع المجالات المتصلة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. ويُبرز هذا التعاون الدراية والميزات المقارنة المتوفرة داخل كل من المنظمات، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة. ومن الأهمية بمكان أن هذا التعاون يدلّل على فوائد النهج التآزري، خصوصاً ضمن منظومة الأمم المتحدة التي تقوم المنظمة فيها بدور قائد المجموعة في قطاع الزراعة[7] في ما يتعلق بأنشطة من قبيل أنشطة حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية.

25- وتتمتع المنظمة بالكثير من أوجه القوة التي تمكنها من الاضطلاع بولايتها المتعلقة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، بما في ذلك درايتها المتعددة التخصصات وقاعدة معارفها المترسخة منذ زمن طويل في ميدان مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وتمكنها من الوصول إلى جملة المعلومات العالمية. فالدراية والخبرة الواسعة المتوفرة لدى الموظفين الفنيين الأساسيين في إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، والذين يعتبرون على تخصص رفيع وإن كان عددهم محدوداً، تتيح للمنظمة النظر إلى الأمور من منظور عالمي مع التمكن في الوقت نفسه من تحديد المشاكل والقضايا المحددة العالية التخصص ومعالجتها.

26- ويتوفر لدى المنظمة الرصيد التاريخي العالمي الأكثر شمولاً فيما يتعلق بالبيانات الخاصة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، فهي المصدر الفريد من نوعه للكثير من هذه البيانات، كما أنها تتمتع بتقاليد طويلة العهد في

[7] ويشمل قطاع الزراعة مصايد الأسماك.

تحليل الجوانب الأساسية ذات الأهمية العالمية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية ، وفي رصد هذه الجوانب والإبلاغ عنها. كما تتمتع المنظمة بالاختصاص الفني وتقوم بالدور القيادي في تطوير المعلومات والمعايير الاحصائية وفي إنتاج التحليلات والاستعراضات القطاعية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وفي تنسيق الوكالات المعنية بالبيانات والمعلومات الخاصة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

ما يُقترح من نتائج للمنظمة

27- هناك مجموعة من ست نتائج للمنظمة يُقترح تحقيقها في الفترة 2010–2013 للتصدي للقضايا والتحديات المحددة، مع الاستفادة من أوجه القوة في المنظمة في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

النتيجة جيم 1 – قيام الأعضاء وغيرهم من أصحاب المصلحة بتحسين صياغة السياسات والمعايير التي تيسر تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد وغيرها من الصكوك الدولية ، وكذلك الاستجابة للقضايا المستجدة، من خلال ما يلي:

- الإبلاغ المنتظم عن حالة تنفيذ مدونة السلوك والصكوك الدولية ذات الصلة؛
- اسداء المشورة في ما يتعلق بإنشاء أطر للسياسة وبالتكامل في ما بينها وبالموازنة بين الأهداف الإنمائية واحتياجات الصون؛
- توفير المحافل، من قبيل لجنة مصايد الأسماك، للنقاش الدولي، وتعزيز قدرتها على الاسهام في المحافل الدولية والمشاركة فيها[8]؛
- وضع صكوك جديدة من قبيل الاتفاقات أو خطط العمل أو المبادئ التوجيهية الفنية؛
- بناء القدرة على صوغ السياسات وعلى التفاوض الدولي؛
- إنتاج معلومات وإحصاءات حسنة التوقيت وموثوقة، واستعمالها؛
- تعزيز التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية والحكومية وغير الحكومية الشريكة.

أمثلة على المؤشرات:

– عدد البلدان والهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك التي وضعت إطاراً ناظماً ملائماً لتنفيذ مدونة السلوك والصكوك ذات الصلة، بما في ذلك وضع واعتماد سياسات وخطط عمل وقوانين ولوائح واتفاقات ثنائية وإقليمية؛

– عدد الصكوك الدولية التي يجري العمل على وضعها وإدخالها حيز النفاذ، بما في ذلك المبادئ التوجيهية الفنية والصكوك الملزمة قانوناً؛

[8] من قبيل الجمعية العامة للأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية ومجلس التعاون الاقتصادى لبلدان آسيا والمحيط الهادي واتفاقية التجارة الدولية فى الأنواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوان والنبات واتفاقية التنوع البيولوجى واتفاقية حفظ أنواع الحيوانات المهاجرة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة البحرية الدولية ومنظمة العمل الدولية.

– عدد البلدان والهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك التي حسّنت عمليات جمع الاحصاءات ونظم الإبلاغ لديها كأساس لوضع السياسات والتخطيط القطاعي والإدارة القطاعية؛
– زيادة إمكانية الحصول على المعلومات والإحصاءات التي تنتجها المنظمة.

النتيجة جيم 2 – تحسين حوكمة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية من خلال إنشاء مؤسسات وطنية وإقليمية، بما في ذلك هيئات إقليمية لمصايد الأسماك، وتعزيز ما يوجد فعلاً منها، وذلك من خلال ما يلي:

- اسداء المشورة وتقديم المساعدة لتعزيز المؤسسات الموجودة فعلاً ولإنشاء مؤسسات جديدة؛
- بناء القدرات في مجال حوكمة وإدارة المؤسسات، بما في ذلك عمليات اتخاذ القرار بصورة أشد كفاءة وأكثر فعالية.
- التحليل والإبلاغ المنتظم عن الخبرات المكتسبة في سياق إصلاح المؤسسات والجهود الرامية لإنشاء مؤسسات جديدة.

أمثلة على المؤشرات:

– عدد البلدان التي اعتمدت تدابير ترمي إلى تعزيز مؤسساتها في ميدان مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية التابعة للقطاع العام والتي حسنت التنسيق مع الوكالات الأخرى وأصحاب المصلحة المعنيين؛
– عدد البلدان التي تنفذ سياسات وبرامج ترمي إلى تعزيز وتقوية منظمات المجتمعات المحلية والقطاع الخاص في ميدان مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية؛
– عدد الهيئات الإقليمية الجديدة لمصايد الأسماك، بما فيها المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك التي أنشئت، وعدد الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك الموجودة فعلاً والتي جرى تعزيزها، وفق ما يوثقه التقييم الدوري لأدائها.

النتيجة جيم 3 – مساهمة الإدارة الأشد كفاءة لمصايد الأسماك الطبيعية البحرية والداخلية لدى أعضاء المنظمة وغير ذلك من أصحاب المصلحة في تحسين حالة موارد المصايد ونظمها الايكولوجية واستخدامها المستدام، من خلال ما يلي:

- اسداء المشورة الفنية وبناء القدرات في جميع مجالات تقييم مصايد الأسماك وإدارتها؛
- دعم التنفيذ النشط لنهج النظم الايكولوجية إزاء مصايد الأسماك، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة بتأمين سبل الرزق في مجتمعات صيد الأسماك؛
- الإبلاغ المنتظم عن حالة الأرصدة السمكية والنظم الايكولوجية والمنافع المتأتية عن مصايد الأسماك الطبيعية على الصعيدين الوطني والعالمي، وتقييمها؛
- تيسير التعاون الدولي في ميدان إدارة مصايد الأسماك والترويج له.

أمثلة على المؤشرات:

- عدد/أمثلة مصايد الأسماك الوطنية والدولية التي عدلت قدرتها وجهودها في مجال صيد الأسماك وتعافت من الاستغلال المفرط و/أو نجحت في البقاء ضمن حدود الاستغلال الموصى بها في المبادئ التوجيهية الفنية المتعلقة بمصايد الأسماك والصادرة عن إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في المنظمة؛
- عدد/أمثلة البلدان التي اعتمدت تدابير ترمي إلى زيادة فعالية إدارة مصايد الأسماك الطبيعية البحرية والداخلية، مستخدمةً في ذلك ما تقدمه المنظمة من مشورة ومنهجيات، بما في ذلك الإحالات المباشرة للمواد ذات الصلة من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد ونهج النظم الايكولوجية إزاء مصايد الأسماك، والتي تراعي بجلاء أوضاع الموارد المحلية والأهداف الوطنية؛
- عدد/أمثلة الحالات التي تستخدم فيها معلومات إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في المنظمة وتقاريرها في دعم و/أو توجيه المناقشة واتخاذ القرارات في ما يتعلق بالاستعمال المستدام لموارد مصايد الأسماك الطبيعية البرية وما يتصل بها من نظم إيكولوجية.

النتيجة جيم 4 – استفادة الأعضاء وغيرهم من أصحاب المصلحة من زيادة إنتاج الأسماك والمنتجات السمكية من تربية الأحياء المائية المستدامة، وذلك من خلال ما يلي:

- الترويج لتربية الأحياء المائية المستدامة؛
- وضع استعراضات وتقييمات لقطاع تربية الأحياء المائية على أساس عالمي وإقليمي ومواضيعي؛
- المساعدة على وضع وتنفيذ ممارسات رشيدة في ميدان تربية الأحياء المائية، بما في ذلك إدارة الأمراض المائية؛
- توفير الدعم لسبل الرزق الريفية، مع التشديد على نظم الاستزراع المتكاملة ونهج النظم الايكولوجية؛
- الترويج للشراكات والشبكات في ميادين البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات.

أمثلة على المؤشرات:

- عدد البلدان/الأمثلة التي تشهد زيادة كبيرة في إنتاج تربية الأحياء المائية نتيجة لتحسين تكنولوجيات وطرائق الإنتاج والإدارة، بما في ذلك إدارة الأمراض المائية، ولإتباع المبادئ التوجيهية والمشورة الفنية الصادرة عن إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في المنظمة؛
- عدد/أمثلة البلدان التي اعتمدت تدابير ترمي إلى تربية الأحياء المائية بصورة مستدامة رشيدة، باستخدام مشورة المنظمة ومنهجياتها ومبادئها التوجيهية الفنية؛
- عدد الشبكات الإقليمية الجديدة لتربية الأحياء المائية التي تم انشاؤها، مع التركيز على أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

النتيجة جيم 5 – تحسن السلامة في تشغيل مصايد الأسماك، بما في ذلك استخدام المعدات، وجعل هذا التشغيل أكثر كفاءة على الصعيدين الفني والاقتصادي الاجتماعي وغير ضار بالبيئة وأكثر امتثالاً للقواعد على جميع المستويات، وذلك عن طريق ما يلي:

- الترويج لتحسين وتكامل الرصد والرقابة والإشراف، بما في ذلك استخدام تسجيل سفن الصيد ونظم رصد السفن القائمة على السواتل؛ والتماس الفرص لتعزيز التعاون بين المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية؛
- دعم الجهود الرامية إلى حفظ التنوع البيولوجي من خلال تقليل الآثار السلبية المترتبة عن صيد الأسماك على البيئة، وتخفيف وطأتها، من قبيل الحد من مصيد الأنواع غير المستهدفة والتخفيض من معدات الصيد المفقودة والمتروكة والمرمية وتخفيف الأضرار التي تصيب قاع البحار والموائل؛
- دعم البلدان في وضع استراتيجيات لسلامة البحار الوطنية واعتماد تدابير ملائمة من خلال وضع المبادئ التوجيهية والممارسات الفضلى؛
- دعم الأعضاء في تطوير تكنولوجيات ملائمة للصيد على نطاق صغير ودعم الهياكل الأساسية، بما في ذلك إدارة المرافئ وتخفيض التبديد وبرامج القروض الصغيرة وعمليات تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة والاستعداد للكوارث.

أمثلة على المؤشرات:

– زيادة مستوى التعاون بين البلدان في مجالات الرصد والرقابة والإشراف من قبيل تدابير دولة المرفأ وأماكن تسجيل السفن والسجل العالمي المقترح لسفن الصيد؛
– عدد البلدان التي تستخدم معدات وممارسات صيد غير ضارة بالبيئة وتتسم بالكفاءة من حيث استخدام الطاقة؛
– عدد البلدان التي وضعت معايير وطنية للسلامة في سفن الصيد ولسلامة الصيادين والتي اعتمدت أفضل ممارسات السلامة في أعالي البحار والتي تنفذها؛
– عدد/أمثلة البرامج الهامة المنشأة في مجال القروض الصغيرة المقدمة للمشاريع الصغيرة في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

النتيجة جيم 6 – تحقيق الأعضاء وغيرهم من أصحاب المصلحة لاستخدامٍ وتجارةٍ أكثر رشداً لمرحلة ما بعد المحصول فيما يتعلق بمنتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، بما في ذلك متطلبات دخول الأسواق بصورة أكثر اتساقاً ويمكن التنبؤ بها، وذلك من خلال ما يلي:

- اعتماد مبادئ توجيهية ومدونات ممارسة ذات أساس علمي وتنفيذها؛
- اسداء المشورة الفنية وبناء القدرات؛
- الترويج لمبادئ التنسيق والمعادلة في التجارة الدولية واعتمادها.

أمثلة على المؤشرات:

- زيادة عدد المبادئ التوجيهية ومدونات الممارسة الدولية ذات الأساس العلمي لاستخدام الأسماك وتجارتها، وتعزيز تنفيذ هذه المبادئ والمدونات؛
- زيادة عدد البلدان الداخلة في الأسواق الدولية للأسماك والمنتجات السمكية؛
- انخفاض عدد المنازعات التجارية وانخفاض حجم الأسماك المحتجزة أو المرفوضة عبر الحدود.

رابعاً – **الإجراء المقترح المطروح على اللجنة**

28– اللجنة مدعوة إلى مناقشة وتقديم التوجيه المناسب والتوصيات الملائمة، وخصوصاً في ما يتعلق بتحديد وتطوير نتائج المنظمة وما يتصل بها من أدوات ومؤشرات، وما يتبع ذلك من مجالات يحظى العمل فيها بالأولوية، فضلاً عما يتصل بالترتيبات التي قد تود اللجنة أن توصي بإتباعها في عملها هي، سواء في الدورات المقبلة أو في الفترات بين الدورات المقبلة.

الملحق 1

نص مقتطف من خطة العمل الفورية
(جيم 2008/4)

ألف – أولويات المنظمة وبرامجها

ملخص عن عناصر الإطار الاستراتيجي والخطة المتوسطة الأجل[9]

1– حرصاً على أن يكون عمل المنظمة مركّزاً بحيث يلبي احتياجات الأعضاء على نحو أفضل، يوافق **المؤتمر العام** على رؤية المنظمة والأهداف العالمية (الإطار 1) كي تدرج في الإطار الاستراتيجي الجديد. كما يوافق على تطبيق الإطار الجديد للبرمجة المستندة إلى النتائج كما هو مبيّن أدناه. ويوافق من حيث المبدأ على العناصر التالية من الإطار الاستراتيجي والخطة المتوسطة الأجل كما هو مبيّن أدناه، أي: الأهداف الاستراتيجية؛ الوظائف الأساسية؛ الأهداف الوظيفية؛ وصيغة عرض الوثائق عن البرامج المستندة إلى النتائج. وقد جرت الموافقة على مفهوم مجالات التركيز المؤثرة واتفق على قائمة مبدئية من مجالات التركيز المؤثرة لتكون منطلقاً لمزيد من البحث. وستشكل الحزمة الإجمالية المستندة إلى النتائج الأساس لمزيد من بلورة البرنامج المستند إلى النتائج بأكمله، بما في ذلك نتائج المنظمة والمؤشرات بغية إدراجها في الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010–2013. وقد لُحظ هذا التطور في مقترحات اللجنة المتعلقة بالترتيبات المؤسسية وترتيبات الحوكمة لأغراض المتابعة في عام 2009، حيث ستُوكل إلى واحدة من مجموعات العمل التابعة للجنة المؤتمر المستحدثة مهمة إعداد اقتراح كامل لإطار استراتيجي جديد وخطة متوسطة الأجل جديدة لعرضهما على المؤتمر سنة 2009. والعناصر المعروضة في هذا الملخص تتوسع أكثر وبنوع خاص في موضوع النتائج والمؤشرات التي من الممكن أن تتضمنها ورقة أعدتها إدارة المنظمة وترد في الملحق 1 بتقرير لجنة المؤتمر.

2– يتناول القسم جيم من خطة العمل الفورية: إصلاح إعداد البرنامج والميزانية والرصد المستند إلى النتائج التغييرات في عملية إعداد البرنامج والميزانية والمدخلات على صعيد الحوكمة وترتيبات الإشراف.

اعتماد إطار مستند إلى النتائج لمجمل أعمال المنظمة

3– سوف تستند عناصر الإطار الاستراتيجي الجديد والخطة المتوسطة الأجل الجديدة على هيكل متكامل يستند إلى النتائج. وسيشكل هذا أساساً متيناً من أجل ***"الإصلاح الصحوب بالنمو"*** مع وضع سلّم بأولويات العمل وتركيزه بما يتماشى واحتياجات الأعضاء، مع إيضاح العلاقات بين الوسائل والغايات التي ستساهم المنظمة من خلالها في إحداث التأثيرات المتفق عليها في البلدان الأعضاء ولمصلحة هذه البلدان. وسوف يظهر ذلك بشكل واضح في خطة العمل المتوسطة

[9] طلب مؤتمر المنظمة من لجنة المؤتمر، في دورته التي عقدها سنة 2007، أن تعرض عناصر لإطار استراتيجي جديد للمنظمة ولخطة متوسطة الأجل جديدة (القرار 2007/5). وستوضع الصياغة النهائية للإطار الاستراتيجي والخطة المتوسطة الأجل بالتزامن مع برنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011 كي يتخذ المؤتمر القرار بهذا الشأن في عام 2009.

الأجل، كما أنه سيوفر الإطار الذي ستحوّل المنظمة من خلاله تركيزها مما تنوي عمله بالاشتراكات المقررة إلى ما تنوي تحقيقه باستخدام الاشتراكات المقررة والموارد من خارج الميزانية. وهذا النهج المحسن المستند إلى النتائج في عملية البرمجة، يقوم على التسلسل الهرمي التالي:

(أ) **الأهداف العالمية الثلاثة:** وتمثل التأثيرات الإنمائية الأساسية في مجالات اختصاص المنظمة، والتي تسعى البلدان الأعضاء إلى تحقيقها (انظر الإطار 1)؛

(ب) **الأهداف الاستراتيجية:** وهي تساهم في تحقيق الأهداف العالمية وتوضح التأثير الذي ينتظر الأعضاء تحقيقه على مستوى البلدان والأقاليم والعالم خلال فترة 10 سنوات، بمساهمة من المنظمة (انظر الإطار 2)؛

(ج) **نتائج المنظمة:** وهي التي تحدد المخرجات المنتظرة من استخدام البلدان الأعضاء وشركائهم لمنتجات وخدمات المنظمة سعيا وراء تحقيق كل هدف من الأهداف الاستراتيجية؛

(د) الوظائف **الأساسية:** وهي تمثل وسائل العمل الحاسمة التي ستستخدمها المنظمة لتحقيق النتائج، مستفيدة من ميزاتها النسبية.

الإطار 1:

رؤية المنظمة والأهداف العالمية: تتمثل رؤية المنظمة في عالم متحرر من الجوع وسوء التغذية، تساهم فيه الأغذية والزراعة[10] في تحسين مستويات معيشة الجميع، وخصوصاً الفئات الأشد فقراً، بطريقة اقتصادية، واجتماعية وبيئية مستدامة. ولتعزيز تحقيق هذه الرؤية وكذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ستعمل المنظمة على تشجيع المساهمة المستمرة للأغذية والزراعة المستدامة في تحقيق ثلاثة أهداف عالمية هي:

- *خفض العدد المطلق للأشخاص الذين يعانون من الجوع تدريجياً لضمان قيام عالم يتمتع فيه البشر كافة في جميع الأوقات بأغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة؛*
- *استئصال الفقر ودفع التقدم الاقتصادي والاجتماعي للجميع بزيادة إنتاج الأغذية، وتحسين التنمية الريفية وسبل المعيشة المستدامة؛*
- *تحقيق الإدارة والاستغلال المستدامين للموارد الطبيعية، بما في ذلك الأراضي، والمياه، والهواء، والمناخ، والموارد الوراثية، بما فيه صالح الأجيال الحاضرة والمقبلة.*

الأهداف الاستراتيجية للمنظمة:

- *التكثيف المستدام للإنتاج المحصولي؛*
- *تحقيق زيادة مستدامة في الإنتاج الحيواني؛*
- *إدارة مصايد الأسماك وموارد تربية الأحياء المائية واستخدامها بشكل مستدام؛*
- *الإدارة المستدامة للغابات والأشجار؛*
- *الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والموارد الوراثية وتحسين القدرة على مواجهة التحديات البيئية العالمية التي تمس الأغذية والزراعة؛*
- *تحسين نوعية الأغذية وسلامتها في جميع مراحل السلسلة الغذائية؛*
- *توفير بيئة مواتية لتحسين سُبل المعيشة؛*
- *تحسين الأمن الغذائي والتغذية؛*
- *زيادة القدرة على التأهّب لمواجهة التهديدات وحالات الطوارئ الغذائية والزراعية والاستجابة لها على نحو فعّال؛*
- *تحقيق المساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد والسلع والخدمات واتخاذ القرار في المناطق الريفية؛*
- *زيادة حجم وفعالية الاستثمارات العامة والخاصة في الزراعة والتنمية الريفية.*

[10] تشمل الزراعة جميع جوانب المحاصيل، والثروة الحيوانية، والغابات، ومصايد الأسماك.

4- يجري الآن تحديد الأهداف والمؤشرات التي تسمح بتقدير سير العمل بالنسبة للنتائج التنظيمية بغرض تطبيقها في الفترة المالية 2010–2011. ودعما لتطبيق هذه الأهداف والمؤشرات، سوف يوضع نظام للرصد على أساس النتائج، كما أن رصد مؤشرات نتائج المنظمة سيرسي قاعدة للتقرير الذي سيصدر عن فترة السنتين وسيُرفع إلى الأعضاء في عام 2012 عن أداء المنظمة في الفترة المالية 2010–2011. كما أن نفس النظام والبيانات سيسهلان تقدير التأثير على مستوى الأهداف من خلال التقييم. وهذا الابتكار الهام في طريقة قيام المنظمة بتخطيط عملها وتنفيذه وتقييمه سوف يُفيد أيضاً الإدارة في عملية صنع قراراتها وسيسهّل إشراف الجهاز الرئاسي على استخدام جميع الموارد تماشيا مع الأولويات المتفق عليها ومع فعاليتها من حيث فائدتها لكل عضو من البلدان الأعضاء وللمجتمع الدولي بشكل عام.

5- وبهذه الطريقة، سوف يُعرض برنامج العمل في سلسلة متكاملة من وثائق التخطيط التي تشتمل على: الإطار الاستراتيجي لفترة زمنية تتراوح بين 10 و15 سنة (يعاد النظر فيه كل أربع سنوات)؛ والخطة المتوسطة الأجل التي تحتوي على نتائج المنظمة وتغطي فترة زمنية مدتها أربع سنوات، على أن يعاد النظر فيها وتعدّل كل سنتين، وبرنامج العمل والميزانية الذي يتناول الموارد اللازمة للمساهمة في نتائج المنظمة كل سنتين (انظر القسم جيم من خطة العمل الفورية).

نتائج المنظمة

6- **التقدم على صعيد تحديد نتائج المنظمة:** تجمع نتائج المنظمة بين مخرجات الإجراءات التي تتخذها المنظمة على الأصعدة القطرية والإقليمية والعالمية. وقد سُجّل تقدم ملحوظ في تحديد كل من النتائج وغاياتها ومؤشراتها (انظر ورقة أعدتها إدارة المنظمة وترد في الملحق 1 بتقرير لجنة المؤتمر). وسوف يُنجز هذا العمل لكي ينظر المؤتمر بصورة نهائية في عام 2009 في الإطار الاستراتيجي، والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010–2013، وبرنامج العمل والميزانية للفترة المالية 2010–2011.

7- وتُعدّ أهمّ مخرجات عمل المنظمة على مستوى النتائج في مجالات رئيسية مثل "الحق في الغذاء" والقضايا ذات الصلة بخلق بيئة مواتية لزيادة إنتاج الأغذية وتمكين من هم أكثر حاجة إليها من الحصول عليها. ويشمل هذا تقديم الدعم لإرساء أطر أساسية للسياسات، بالإضافة إلى القدرات المؤسسية الوطنية. ويتسم عمل المنظمة على هذا المستوى أيضاً بخصوصية في مجالات تنظيمية هامة مثل سلامة الأغذية. والنهج المتبع لمزيد من بلورة النتائج بالنسبة إلى الأهداف الاستراتيجية المتداخلة في مجالات عمل معينة مثل المساواة بين الجنسين والاستثمار والموارد الطبيعية، سوف يساعد على تحديدها على نطاق واسع ضمن العمل الجاري في إطار الأهداف الاستراتيجية المتبقية والقطاعية الطابع بقدر أكبر. وسوف يساعد هذا في تركيز الاهتمام على مجالات العمل الهامة هذه وفي إدماجه.

8- إنّ تحقيق نتائج المنظمة سوف يشتمل على المخرجات المتأتية من استخدام الاشتراكات المقررة والموارد من خارج الميزانية على حد سواء. وعليه، سيجري تصميم الغايات والمؤشرات بالنسبة إلى النتائج للتحقق من النتائج

المسجلة نتيجة استخدام الاشتراكات المقررة وأيضاً لمراعاة مدى تحقيق النتائج مع توافر المساهمات الطوعية بالإضافة إلى الميزانية المقررة.

9- **صيغة عرض الأهداف الاستراتيجية ونتائج المنظمة المتصلة بها في الخطة المتوسطة الأجل:** جرى إعداد صيغة لعرض نتائج المنظمة وهي مستخدمة في جزء منها في الورقة التي أعدتها إدارة المنظمة وترد في الملحق 1 بتقرير لجنة المؤتمر وأقرّت من حيث المبدأ لتطبيقها عند إعداد الخطة المتوسطة الأجل. ويرد ملخص عنها في الإطار 2.

الإطار 2: صيغة عرض الأهداف الاستراتيجية ونتائج المنظمة المتصلة بها	
عنوان الهدف الاستراتيجي:	
القضايا والتحديات:	
الافتراضات والمخاطر:	
نتائج المنظمة:	
عنوان النتيجة 1	
الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة	الغايات والمؤشرات
عنوان النتيجة 2	
الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة	الغايات والمؤشرات
عنوان النتيجة 3	
الأدوات الرئيسية لتحقيق النتيجة	الغايات والمؤشرات
وهكذا دواليك بالنسبة إلى كل من نتائج المنظمة	
قائمة مرجعية للتأكد من تطبيق الوظائف الأساسية للمنظمة من أجل تحقيق الهدف الاستراتيجي	
ميزانية الهدف الاستراتيجي موزّعة بحسب نتائج المنظمة (وبحسب: الاشتراكات المقررة والموارد من خارج الميزانية؛ وبحسب الأقاليم)	

10- **تحديد الأولويات وتركيز الأعمال:** إنّ تحديد الأولويات والتركيز في عمل المنظمة ضروري على جميع مستويات الإطار المستند إلى النتائج ويتسم بأهمية خاصة على مستوى نتائج المنظمة من أجل تحقيق قدر أكبر من الكفاءة والفعالية في تقديم الخدمات للأعضاء ولأصحاب الشأن الآخرين. ويجدر بالمنظمة أن تحترم مسؤوليتها المتمثلة في تشجيع العمل في مختلف مجالات اختصاصها وينبغي تخصيص الموارد للنتائج التنظيمية التي تساهم بشكل واضح في تحقيق الأهداف الاستراتيجية. وينبغي في هذا الإطار أن توضع في صدارة الأولويات احتياجات الأعضاء القائمة ومواجهة التحديات المستجدة.

11- وفي إطار التوسع في بلورة أولويات الخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية خلال سنة 2009، ستعمل لجنة المؤتمر المقرر إنشاؤها عن كثب مع الإدارة لتحليل احتياجات الأعضاء. وسيترافق هذا مع تحليل منظّم لإمكانات استخدام نقاط القوة في المنظمة، كما يظهر من خلال الوظائف الأساسية (انظر الإطار 4) والتي تشمل أيضاً اعتبارات أخرى مثل: الأداء التنظيمي في كل من مجالات العمل؛ القدرات الفنية الموجودة، بما في ذلك التداخل بين الاختصاصات؛ وتكامل نقاط القوة في مجالات الدعوة والعمل المعياري والتعاون الفني. وسيقرّ هذا التحليل بوجود مجالات فيها احتياجات تستدعي أن تعزز المنظمة فيها قدرتها على توفير الخدمات، مع التسليم أيضاً بأهمية

اعتبارات أخرى تتعلق بالنظر إلى نطاق ولاية المنظمة وإلى القيود على صعيد الموارد، ومدى توفر مصادر بديلة للبلدان الأعضاء للحصول على الخدمات أو المنتجات ونقاط القوة النسبية للمنظمة. وإنّ تجنّب الازدواجية والعمل ضمن شراكة سيكونان أمرين ضروريين، خاصة مع منظمات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، ولكن أيضاً مع أجهزة غير تابعة للأمم المتحدة في القطاعين العام والخاص.

12- مع مراعاة ما تقدّم، ستكون المبادئ التوجيهية المعتمدة لإعادة صياغة برامج المنظمة كالآتي:

(أ) تقديم الدعم للبلدان في وضع سياساتها وبناء قدراتها في جميع الجوانب من أجل العمل في مجالات كفيلة بتحفيز التنمية المستدامة لإنتاج الأغذية وتحقيق الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي لمصلحة الفقراء؛

(ب) تحسين الظروف العالمية والإقليمية المواتية للتنمية من خلال إيجاد اتساق بين السياسات والأنظمة، وتوافر المعلومات اللازمة للتنمية على المستوى الوطني؛

(ج) مساعدة المجتمع الدولي وكل من البلدان الأعضاء في مواجهة القضايا المستجدة، مثل تغير المناخ وارتفاع أسعار الأغذية.

13- سوف يطلب الأعضاء الحصول على ما يثبت أن صياغة نتائج المنظمة قد تمت مع مراعاة هذه الاعتبارات بالكامل وأن كلاً من نظام الرصد المستند إلى النتائج والتقييم سوف يساهمان في ذلك. ومن الأدوات الهامة الأخرى التي ستفيد في صياغة نتائج المنظمة والأهداف الاستراتيجية ما يلي:

(أ) أطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل التي أعدّت مع كل من الحكومات على حدة من أجل تركيز جهود المنظمة على الاحتياجات الوطنية؛

(ب) العمل بشكل بنّاء وبالتشاور مع الآخرين على إعداد مجالات للعمل ذات الأولوية على الصعيدين الإقليمي الفرعي والإقليمي، بما في ذلك المؤتمرات الإقليمية لأغراض التشاور؛

(ج) على المستوى العالمي، عدد محدود من مجالات التركيز المؤثرة (انظر أدناه).

14- **مجالات التركيز المؤثرة تساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية** ونتائجها التنظيمية المتفق عليها مما يوفّر التركيز فيها وفي ما بينها. كما أنها:

(أ) تساعد على تعبئة الموارد لمجموعات النتائج ذات الأولوية التي يمكن أن تستفيد من التمويل الإضافي وتكون بمثابة "مجالات رئيسية"، توفّر وسيلة للاتصال والدعوة من أجل جذب المزيد من الموارد الطوعية من خارج الميزانية والشراكات اللازمة التي تكمّل الاشتراكات المقررة؛

(ب) تيسّر تدريجيا التمويل بواسطة مساهمات طوعية من خارج الميزانية بصورة تجميعية، وبشروط أقل تشددا؛

(ج) تتناول بالدرجة الأولى قضايا ذات الأولوية بالنسبة إلى البلدان النامية مع التركيز على بناء القدرات وإرساء الأطر الصحيحة للسياسات؛

(د) تيسر إشراف الأجهزة الرئاسية على استخدام الموارد من خارج الميزانية بما يتماشى مع الأولويات المتفق عليها.

15- ستظل هذه المجالات قائمة لمدة أربع سنوات تقريبا في مرحلة أولى ويمكن إطالة هذه الفترة إذا دعت الحاجة. وستكون مدعومة باستراتيجية وبمؤشرات للمخرجات. وسيعاد النظر فيها في كل فترة مالية ضمن عملية التخطيط المتوسط الأجل، ويمكن إيقاف العمل بمجالات التركيز المؤثرة أو إدخال تعديلات أو إضافات عليها تماشيا مع الاحتياجات والنتائج المستجدة.

الإطار 3: القائمة الأولية المبدئية لمجالات التركيز المؤثرة

- ***إجراءات لتحقيق الأمن الغذائي العالمي في ظلّ أزمة الغذاء الراهنة وتغيّر المناخ:*** *بناء القدرة على المقاومة لفترات أطول والمساهمة في الأمن الغذائي العالمي عبر اتخاذ إجراءات في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة ضمن الإطار الشامل للعمل في منظومة الأمم المتحدة من أجل التصدي لأزمة الغذاء العالمية ويكون ذلك من خلال دعم النمو المستدام لإنتاج الأغذية في البلدان النامية، لا سيما للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، بما يشمل الاستعانة بمبادرة مكافحة الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية (الاحتياجات الفورية) وتوفير الدعم للبرامج الوطنية والإقليمية للأمن الغذائي.*
- ***الوقاية من التأثيرات السلبية للآفات الحيوانية والنباتية العابرة للحدود والحد من تأثيراتها على سلامة الأغذية*** *(التأثيرات السلبية الاقتصادية والاجتماعية والصحية).*
- ***تعزيز قاعدة المعلومات للإدارة الحرجية المستدامة:*** *تعزيز قدرة البلدان على إدارة الغابات والأشجار استناداً إلى معلومات دقيقة وموثوق بها.*
- ***تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد*** *(فيشكود – الشراكات العالمية للصيد الرشيد) للمساعدة على ضمان استدامة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية باعتبارها مكونات أساسية في نظم إنتاج الأغذية وإدارة الموارد على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، ولاسيما من خلال بناء القدرات.*
- ***التعاطي مع شحّ الموارد من الأراضي والمياه:*** *زيادة القدرة على تحقيق حوكمة أفضل وإمكانية الوصول إلى الموارد من الأراضي والمياه وإدارتها، بما يشمل انعكاسات تغيّر المناخ، مع التركيز بنوع خاص على أفريقيا.*
- ***المعلومات والإحصاءات: تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية والعالمية لإصدار معلومات وإحصاءات موثوق بها بهدف*** *تحسين صنع القرارات على المستويين الوطني والعالمي في القطاع الزراعي ولمكافحة الجوع.*
- ***وضع المعايير والأنظمة:*** *تعزيز القدرات الوطنية والعالمية من أجل وضع وتنفيذ أنظمة ومعايير تراعي بشكل خاص قدرات البلدان النامية ومشاركتها فيها (وقاية النباتات وسلامة الأغذية والموارد الوراثية).*

الوظائف الأساسية

16- هناك ثماني وظائف أساسية للمنظمة تحدد وسائل عملها والوسائط المهمة لتحقيق النتائج بالاستفادة من الميزات النسبية للمنظمة. وكل وظيفة رئيسية تدعمها استراتيجية تكفل لها نُهجا متماسكة، والتعاون في ما بين الوحدات التنظيمية، والتعلم المتبادل، والسعي إلى تحقيق التفوق.

الإطار 4: الوظائف الأساسية للمنظمة

- ***وضع منظور بعيد الأجل*** *وقيادة عملية* ***رصد وتقييم الاتجاهات*** *على صعيد الأمن الغذائي والزراعة ومصايد الأسماك والغابات؛*
- *التشجيع على* ***توفير المعلومات والمعارف ونشرها واستخدامها***، *بما في ذلك* ***الإحصاءات***؛
- *التفاوض بشأن الصكوك الدولية، ووضع المعايير والمواصفات والخطوط التوجيهية الطوعية، ودعم عمليات وضع الصكوك القانونية القطرية بالاقتران مع الترويج لتنفيذها؛*
- *وضع خيارات* ***للسياسات والاستراتيجيات وتقديم المشورة بصددها؛***
- *تقديم* ***الدعم الفني*** *من أجل:*
- *التشجيع على نقل التكنولوجيا*
- *تحفيز التغيير*
- *بناء القدرات لا سيما في المؤسسات الريفية؛*
- *الاضطلاع* ***بالدعوة والاتصال*** *لتعبئة الإرادة السياسية والترويج للاعتراف الدولي بالإجراءات اللازمة في مجالات اختصاص المنظمة؛*
- *العمل على أن تؤثر* ***النُهج المبتكرة والمشتركة بين التخصصات في*** *العمل الفني للمنظمة وخدمات الدعم التي تقدمها؛*
- *العمل من خلال* ***شراكات وتحالفات*** *قوية حيثما يتطلب الأمر اتخاذ إجراءات مشتركة.*

الأهداف الوظيفية

17- تم تحديد هدفين وظيفيين لكفالة أن تكون جميع جوانب عمل المنظمة قد وضعت في إطار مستند إلى النتائج، بما يشمل إدارته والعمليات المتصلة به؛ والهدفان هما:

(أ) التعاون الفعال مع الدول الأعضاء وأصحاب الشأن (الشراكة والاتصال)؛

(ب) الإدارة بصورة تتسم بالكفاءة والفعالية.

18- وستحدد لهذين الهدفين أيضا غايات ومؤشرات للنتائج المنشودة منهما، وسوف يساعدان المنظمة على الاستمرار في تحسين سلامة وتأثير الخدمات الفنية التي تقدمها، وأيضاً في زيادة كفاءتها وإسهامها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

مسؤوليات الإدارة

19- سيكون لكل هدف من الأهداف الاستراتيجية، ولكلّ نتيجة من نتائج المنظمة، ولكلّ مجال من مجالات التركيز المؤثرة، ولكلّ من الوظائف الأساسية والأهداف الوظيفية، مسؤوليات إدارية واضحة على امتداد مراحل دورة الإعداد والتنفيذ والتقييم. وسوف يخضع المديرون للمساءلة عن مدى التقدم، لا من حيث تقديم المنتجات والخدمات فحسب، بل ومن حيث النتائج التي حققتها تلك المنتجات والخدمات.